الثورة
السبت 12 ذو القعدة 1433هـ 29 سبتمبر 2012م العدد (17483)

متطلبات نجاح الحوار

أمين محمد جمعان

ربما تدعو الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التزام العقلانية والابتعاد عما يثير الضغائن والأحقاد والنعرات والكراهية لنتمكن من ترميم علاقاتنا الاخوية الحميمة أولاً وعلاقاتنا الانسانية التي دمرتها الأزمة السياسية غير المسبوقة التي طالت الوطن اليمني ومواطنيه والتي لازالت تداعياتها وتأثيراتها مستمر حتى اليوم، وثانيا: لكي يتمكن فخامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حفظه الله والقيادة السياسية وحكومة الوفاق الوطني من تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة بمضمونها وجوهرها، ومن ثم الشروع بتنفيذ مشروعها الاصلاحي الرامي إلى بناء الدولة اليمنية المدنية الديمقراطية الحديثة التي يتطلع اليها عامة ملايين اليمن وفي طليعتهم قيادات وكوادر وأعضاء وقواعد حزبهم الطليعي الحداثي المستنير المتمثل بالمؤتمر الشعبي العام وذلك في اجواء اخوية وتوافقية آمنة وهادئة.. وبعيدا عن المناكفات والمكايدات السياسية والإعلامية.

فارساء الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي يمثل اهم العوامل الأساسية لتأمين أرضية الحوار الوطني الشامل ونجاح التسوية السياسية التي على اساس نتائجها ستنطلق عجلة التنمية في مختلف المجالات، وهو ما يستدعي ضرورة ان يعمل الجميع من أجل الإعداد الجيد لمؤتمر الحوار والاسهام في تحقيق قدر معقول من الأمن في البلاد، لأنه يظل من الخطورة بمكان ان يكون هناك جماعة أو جماعات تريد فرض رؤية خاصة بطريقة غير سليمة ما دام الحوار الوطني لا يستثني أحداً وستشارك فيه كل الأطراف والقوى السياسية الموجودة في الساحة وبلا استثناء أو إقصاء لأي طرف سياسي فاعل على الأرض، وهو ما يحتاج الى تهيئة يصل الناس من خلالها إلى مرجعية تحكم مسار الحوار الوطني الشامل وتحديد قضايا الحوار وآليته.. ثم يأتي بعد ذلك مناقشة التفاصيل واتخاذ قرارات بالطريقة المتفق عليها، حيث ان التهيئة تمثل عامل مساعداً ومهماً لنجاح الحوار، لأنها ستوجد اسسا عامة للدولة الحديثة وملامح النظام السياسي والانتخابي الذي بناء عليه ستكون نتائج الحوار وصياغة الدستور ليتم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة جديدة وهي بناء هيئات ومؤسسات الدولة ونظامها السياسي واجراء انتخابات عامة ورئاسية والشروع في تنفيذ برنامج وطني شامل لمعالجة مجمل القضايا والمشاكل الوطنية.

ومن دون شك ان هذه المرحلة التي نعيشها بعد عام ونصف من المخاض تستحق منا جميعا أن نقف أمامها وقفة تقييم لدراسة حالة اليمن وما آلت إليها الأمور من جراء هذه الازمة فنحن في الحقيقة أمام حقبة تاريخية ولسنا فقط امام مجرد آلية معينة للحل فالمبادرة الخليجية كانت بمنزلة كلمة السر أو الراية أو العلامة على افتتاح مرحلة جديدة لانقاذ اليمن مما كانت ستؤول اليه خلال عام.

ان ما يمر به الوطن من مخططات التآمر والمحن ومحاولة التازيم والتخريب واشعال الفتن والخروج على دستورية الدولة والمسام بالوحدة الوطنية.. لهو مدعاة حقيقية لوجوب الاصطفاف الوطني من قبل كامل قطاعات المجتمع وفي مقدمتها حكومة الوفاق الوطني بالاضافة إلى الفعاليات الجماهيرية والتعبيرات المؤسسية والثقافية والمهنية والمثقفين وكافة أبناء الشعب.. خلف القيادة السياسية الحكيمة لمواصلة البناء والتحديث وتعزيز المكاسب والانجازات المحققة وترجمة الغايات التي قامت على ضوئها المبادرة الخليجية لتحقيق التقدم والتنمية.

لقد ضرب اليمنيون على مر السنين وفي الحاضر المعاصر والماضي من الزمن الغابر أبرز صور التلاحم الشعبي واروع ملاحم الانتصار مجسدين واحدية الانتماء شرفا في التضحية ومجدا لمعاني الوطنية وروحاً تنبض بعمق الحضارة اليمنية في ظل وحدة الأرض والإنسان.. متغلبين على مؤامرات الفرقة وظلام الجهل والكهنوتية الامامية وقهر الاستعمار.

ان يمن الوحدة والديمقراطية قد أعطت الجميع مساحة حرة للتعبير والمشاركة وأن الوحدة المباركة التي ظلت حلما يراود اليمنيين وتحققت في الـ ٢٢من مايو١٩٩٠ م ستظل محمية بإرادة الشعب العظيم وحرص الشرفاء المخلصين ومن أجلها تهون التضحيات وتفتدي بالغالي والثمين وتباركها عناية المولى الرحيم وستظل باقية خالدة خلود الآبدين.

نائب أمين العاصمة- أمين عام المجلس المحلي

اليمن وقضايا الساعة الراهنة

اسكندر المريسي

مضى عام تقريباً منذ أن تم التوقيع على المبادرة الخليجية بالرياض وما تلا ذلك من صدور قرار مجلس الأمن بشأن بلادنا وحتى اللحظة الراهنة لا يزال المشهد السياسي، تهيمن عليه أجواء المكايدات المختلفة بين أطراف العملية السياسية، مما أظهر اختلالات مختلفة كان أبرزها تدني وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

وما في أدنى شك بأن ذلك قد ترافق مع تصاعد الاختلالات الأمنية فضلاً عن تحديات مختلفة يأتي في طليعتها الحراك الجنوبي بمختلف فصائله المؤيدة للوحدة أو التي لها مطالب مشروعة وأخرى غير عقلانية سيما وتلك التحديات تتزامن بشكل متسارع مع التحضيرات الجارية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، والذي ما زال هو الآخر تكتنفه الضبابية وعدم الوضوح.

فحتى اللحظة الراهنة لم تحدد اللجنة المعنية لذلك الحوار المرتقب في شهر نوفمبر القادم مكان انعقاده مما فتح مجالاً للشكوك والتأويلات بين من يقول استناداً لتصريحات سابقة بأن انعقاد ذلك الحوار سيتم برعاية وإشراف الرياض، لأنها المكان الذي وقعت به المبادرة الخليجية وبين رأي آخر يحدد العاصمة البريطانية لندن مكان لعقد مؤتمر الحوار وهناك من يرى خلافاً لذلك قائلاً ربما يكون في واشنطن أو ألمانيا.

ولو كانت تحضيرية الحوار قد أعلنت رسمياً مكان الانعقاد فلن تطرأ تلك التأويلات التي أخذت نوعاً من التصديق لعدم إعلان تحضيرية الحوار مكان ومباحثات مع أن المفترض ما دام والحوار يخص الشأن اليمني فالأحرى عقده داخل الوطن، لكن إذا صحت الروايات المتعددة بأن المتحاورين سيعقدون حوارهم خارج الوطن فمعنى ذلك أن اليمن لم تتسع لحوار وطني يخص قضاياها الداخلية فضلاً عن انعكاسات سلبية وأخرى تضع علامات استفهام كثيرة إزاء ذلك.

منها أن الحوار يخص الخارج ومعنى ذلك خاصة بالظرف الراهن تنامي الصراع الإقليمي والدولي بشكل ملحوظ على اليمن وما ذلك الحوار فيما إذا كان خارج اليمن إنما يؤكد حقيقة أنه صدى لذلك الصراع الخارجي، وبالتالي فلن تكون النتائج المرجوة عند مستوى أمال وطموحات الشعب اليمني في تجاوز المشاكل الراهنة وليس ذلك فحسب بل إن اللجنة المعنية بإعداد التقرير النهائي بحسب القرار الجمهوري نهاية الشهر الجاري قد لا تجد متسعاً من الوقت لاستكمال التقرير المحدد بموجب القرار الجمهوري بالنظر لما طرأ من تعديلات في أسماء لجنة الحوار وكذلك انسحاب وإضافات.

وهو ما يعني بالتأكيد أن مقدمة الحوار قبل أن يبدأ غير طبيعية أكان ذلك على صعيد تلك الانسحابات والإضافات أو تأخر تحضيرية الحوار بإعلان تقريرها عن استكمال الإجراءات أو تحديد المكان، علماً بأن لجنة الحوار سبق لها وأن تقدمت مطلع الشهر الجاري برسالة لرئيس الجمهورية تضمنت مطالب دعت إلى تنفيذها من ضمنها الاعتذار لأبناء المحافظات الجنوبية وغيرها من المطالب المشروعة.

لكن ذلك لم يأخذ بعداً تنفيذياً لأكثر من عشرين مطلباً وإنما طرح في سياقات إعلامية وجرى ترديد ذلك بتصريحات سياسية رسمية مع إغفال ما طرح بالآونة الأخيرة من امتعاض بعض العلماء لعدم وجود تمثيل لهم في لجنة الحوار، وتأتي تلك الاختلالات مع ارتفاع مستوى التصريحات السياسية الداخلية والخارجية.

فعلى صعيد مجلس الأمن تم عقد اجتماع الثلاثاء الماضي كرس لمشاورات مغلقة تخص اليمن وذلك ضمن مناقشة تقرير مقدم من قبل المبعوث الأممي وكان المجلس قد توقف في نقاشه عند الملاحظة الواردة بذلك التقرير بأن هناك محاولات مستمرة لتقويض العملية الانتقالية في ظل ما يردده ذلك المبعوث في بعض تصريحاته من وقتاً لآخر عن المعرقلين للعملية الانتقالية دونما تحديد لهم وكأنهم ضمن الخارج الذي يتصارع ممثلاً بقوة إقليمية ودولية في سياق الامتداد للسياسة المحلية داخل البلد.

وهو ما يعني بالتأكيد أن العملية الانتقالية تبدو إيقاعاتها غير مضبوطة وغير محددة ضمن رؤى ثابتة، ويرجع ذلك إلى أن أحد الأطراف السياسية الموقعة على المبادرة تتهم أطرافاً سياسية أخرى بانتهاك بنود تلك المبادرة، يأتي ذلك في ظل الفهم الخاطئ للعملية الانتقالية التي بدأت دونما وعي أو إدراك تفجيرات يعقبها قرارات مما عمق الغموض والالتباس حيال تداعيات المشهد السياسي بالظرف الراهن، وليس ذلك فحسب بل ارتفع مستوى تصريحات السفراء الغربيين أكثر مما كانوا عليه من قبل إلى درجة أظهرت تصريحاتهم فهمهم العميق للشؤون اليمنية أكثر من اليمنيين أنفسهم وكأنهم أكثر وعياً وإدراكاً لما ستؤول إليه الحالة اليمنية من الساسة اليمنية أنفسهم.

وإلا لما قبل القائمون على الحوار أن يكون خارج الهم الوطني العام، في واقع تتسع دائرة التناقض فيه ويزداد الغموض كما قلنا أكثر حيث فهمت المرحلة الانتقالية بأنها استبدال عناصر من النظام السابق بعناصر من النظام السابق، وذلك مفهوم أبعد ما يكون عن العملية الانتقالية في ظل أحد الأطراف السياسية تشكوا من الإقصاء لعناصرها وأن القرارات استهدفتها، وهذا التذمر والاستياء يتناقض مع التوافق كما يعمق أيضاً من ذلك التناقض.

وهو ما يعني أن اليمن ولا نتمنى ذلك لكن الحقيقة أنها صارت تتقدم نحو الأزمة وأن ما حصل كانت تسكين لتلك الأزمة بدافع التكتيك المتبادل بين قوى الصراع المختلفة، وهو ما أظهرته المؤشرات الراهنة بأن الخلاف الجاري ليس بشأن إصلاح أوضاع اليمن بقدر ما يتحدد كما يلاحظ ذلك حول تقاسم المناصب الإدارية والوزارية وقد زاد ذلك بصورة أكبر بعد تشكيل حكومة الوفاق، فيما أطراف الصراع لا يزالون يتبادلون الاتهامات حول الانتهاك والالتزام بالمبادرة الخليجية.

ويتجلى ذلك بخصوص هيكلة القوات المسلحة، ففي تصريحات سابقة لبعض المسئولين قالوا فيها بأن الهيكلة شأن يخص القوات المسلحة اليمنية وأن القيام بذلك لن يكون إلا من خلال تشكيل لجنة عسكرية وطنية لا يجب أن يشكلها الخارج لأهمية الموضوع وعلاقته بالسيادة الوطنية، على اعتبار أن تلك المؤسسة معنية بالدفاع عن الوطن ولا علاقة لها بالمكايدات السياسية.

لكن الوقائع الحالية أظهرت عكساً لتلك التصريحات خاصة بعد زيارة الوفد الأردني العسكري والذي جرى الإعلان عنه رسمياً بأنه الجهة المعنية والمكلفة بهيكلة القوات المسلحة اليمنية، وهو ما يضع علامات استفهام عن مهام السلطة والمعارضة فيما إذا كان الحوار خارج البلد وبرعاية الدولة الفلانية والمبادرة كذلك من قبل ومن ثم الهيكلة تخص دولة خارجية أخرى.

فما الذي تبقى لليمنيين بالقضايا والمشكلات التي تتعلق بالوطن.

من السبت إلى السبت

لماذا قامت الثورة؟

أحمد إسماعيل الأكوع

.. السؤال المنطقي الذي لا يزال يدور في أذهان الناس حتى الآن هو لماذا قامت ثورة ٢٦ سبتمبر؟. والجواب بكل بساطة هي من أجل العدالة بين المواطنين والقضاء على أوجه الظلم التي كانت منصبّة على فريق المزارعين من قبل الجنود والموظفين بالشكل الذي أثار الأحقاد وهدد وحدة الشعب بالانقسام ، وقد قامت مطبوعات الأحرار وصحفهم حينذاك بالتنديد بتلك الأوضاع وأكدت في مواثيقها المتلاحقة على وجوب إقرار المساواة والعدالة وتحكم الكفاءة في المراكز الحكومية ولذلك فقد قال القاضي عبدالرحمن الإرياني:

أنصف الناس من بينك وإلا
أنصفتهم من بعدك الأيام

وبسبب فساد الحكم فيها واحتجازها بعيدا عن ركب الحضارة العالمي وفرض التخلف عليها الذي كان سبيل المهاجرين إلى كل أنحاء العالم إعلانا صرفا عن إزدواج هذه الصور حيث يتخلى اليمني عن جنسيته ويغير اسمه عدة مرات ليظفر بفرصة العمل في أي مجال سواء كان ذاك العمل يتلاءم مع قدراته أو لا يتلاءم، وكان يحترف أي عمل حتى قتل إخوانه اليمنيين أنفسهم كما يخبرنا التاريخ ماحدث لهم خلال الحرب العالمية الثانية عندما كان بعض اليمنيين في ارتيريا والحبشة يحاربون مع الايطاليين كما عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

حاربت لا دفاعا عن الوطن
حاربت من أجل الرغيف
بجانب الفاشيست
وفي الليالي السود بين الدم واللهب رأيت
لي الضحايا .. كانوا من اليمن
في الجانب المضاد
حاربتهم وحاربوني
لادفاعا عن مثل
وكان لا يهم من يعيش أو يموت
ولا يهم قاهر ومنكسر

ولذلك فقد تعرض الأحرار لمأساة الهجرة التي كانت نقيضا صارخا يجب أن تكفله العمالة الاجتماعية تعرض الأحرار لهذه المأساة بالشرح والإيضاح منذ ستة وعشرين عاما عندما أطلقت الأنه عام ١٩٣٧م زد على ذلك أن الإحساس المرير بمأساة الهجرة لدى المهاجرين هو الذي مكن لحركة الأحرار كما يقول أحد الباحثين أن تعلن إرادة الشعب خلال ربع قرن كامل معتمدة على القوى اليمنية الذاتية في ذلك.

شعر

ثمرات أنظار أتت بجواهر
جاءت بها أمواج بحر زاخر
حسينة علوية نبوية
جاءت بها أفكار حبر ماهر
وشعارها الحق المبين فأعلنت
بعقائد لمعاند ومكابر